مجلـــة بدايـــات
Email :bidayat@lagh-univ.dz Revue :Bidayate ISSN: 2676-198X
المجلد: الثاني(02) / العدد: الرابع(04) جوان 2021/ ص ص: 156-172

النّحو العربي في ميزان النقد اللساني

Arabic grammar in the balance of linguistic criticism

د/ جمال سنوسي

Djamal senouci

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر).

مخبر تعليمية اللّغات وتحليل الخطاب

البريد الإلكتروني: **d.senouci@univ-chlef.dz**

تاريخ الإرسال:05-03-2021	تاريخ التحكيم: 23-04-2021	تاريخ القبول:08-06-2021	تاريخ النشر: 21-06-2021

ملخص البحث

يعتبر النحو العربي أحد أهم فروع اللّغة العربية التي تعرّضت للّنقد في العصر الحديث،إذ أخذ بعض اللّسانيين على عاتقهم توجيه سهام النّقد والقدح في بعض المسائل والقواعد العامة فيه متأثرين في كلّ ذلك بالدرس اللساني الحديث وما وصل إليه في دراسة اللغة، فأخذوا على النّحو جملة من المآخذ جعلت بعضهم يطالب بإعادة قراءة هذا العلم قراءة وصفية بعيدة عن الأحكام الجاهزة وهو ما بحثناه في هذا المقال معدّدين أوجه النّقد الّتي وجّهها اللّسانيون للنّحو العربي.

الكلمات المفتاحية : النحو العربي ؛ اللسانيون العرب ؛ المعيارية؛خلط المستويات؛ القياس النحوي.

Abstract:

Arabic grammar is one of the most important branches of the Arabic language that has been criticized in the modern era, as some linguists took it upon themselves to direct the arrows of criticism and mugs in some issues and general rules in it influenced by the modern linguistic lesson and what it reached in the study of the language, so they took a number of shortcomings that made some of them demand a descriptive reading of this science away from the ready-made provisions, which we discussed in this article, enumerating the criticisms made by the tongues of the Arab towards the Arab.

Kayswords: Arabic grammar; Arabic linguistics; standard; mixing of levels; grammatical measurement.

مقدمة: يتميّز النّحو العربي بميزة خاصة كونه علما يجمع علوم اللّغة العربية فلا يمكن لأيّ فرع من فروعها أن يستغني عنه، وقد خُصّ هذا العلم لشرف مكانته بعناية اللغويين والنّحاة على حدّ سواء، وتكوّنت فيه المدارس والاتجاهات والمذاهب، فقعّدت بذلك قواعده وأصوله، لكنّه رغم ذلك بقي علما لايطيق صعابه وشعابه إلا الحاذق المتمرّس فيه الذي اختبر مسائله، فبقي علما مستصعبا منذ نشأ إلى يومنا هذا، وهذا ما دفع علماء العربية إلى محاولة تبسيطه وتيسيره على المتعلّمين، واللّسانيون العرب لم تفتهم مسألة استصعاب النّحو وانغلاق درسه فوجه بعضهم سهام النّقد إليه، فما هي أهم الانتقادات التي وجّهها اللّسانيون للنّحو العربي؟ وما هي أهم المآخذ التي أخذت عليه؟.

1- معيارية النّحو العربيّ:

لعلّ من أهم ما ركّز عليه اللّسانيون الوصفيون هو توجيه سهام النّقد للنّحو العربيّ القديم ووصفه بالمعيارية، وتوافق جلّهم كون المعيارية سمة من سماته، ومنهجا سار عليه النّحاة العرب القدامى، وأصبحت هذه المقولة النّقدية سلعة رائجة عند ثلّة من الدّارسين الّذين أخضعوا الدّرس النّحوي القديم إلى إعادة قراءة منهجية ونظرية، فبرزت فكرة المعيارية مقابلا ضدّيا لمقولة الوصفية الّتي تعتبر ركيزة من ركائز الدّرس اللّساني الحديث.

" وكلمة المعيارية هي مصدر صناعي من كلمة معيار؛ وهو بمعنى العيار الّذي يكتال به أو يُوزن، والمعنى الاصطلاحي لكلمة المعيارية ينحو منحى المعنى اللّغوي، فعلم اللّغة المعياري علم يدرس اللّغة بهدف وضع معايير تحفظ اللّغة من سوء الاستعمال،وهو المنهج التّقليدي المتبع في تعليم القواعد في المدارس والمعاهد والجامعات العربية وأساسه محاولة استخلاص مجموعة من القواعد والقوانين وجعلها نموذجا أو معيارا ينبغي الأخذ والسّير على طريقه فمن خرج عن هذا المنهج أو المعيار دخل في دائرة الخطأ"[1].

وعليه فالمنهج المعياري " بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النّحو العربيّ من أوّل يوم حتى هذه اللّحظة، وهو منهج تعليمي في أساسه...،وقد يكون لعلماء العربيّة عذرهم في تركيزهم على هذا المنهج المعياري، إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه النّاس نحو الصّحيح وغير الصّحيح من قواعد اللّغة، ومهتمون بتخليص اللّغة من الشّوائب والشّواذ قصدا إلى المحافظة عليها وصيانتها من التّحريف واللّحن"[2].

والمنهج المعياري في مفهومه القديم قائم على فرض منطق القاعدة، فيبدأ بالكلّيات وينتهي بالجزئيات، فهو يعتبر القاعدة أساسا ويُخضع اللّغة لها، وما انحرف عنها أو خرج عن مألوفها يعتبر شاذا وقليل الاستعمال، ويوضع له تأويلات وإخراجات شتّى.

وإذا جئنا إلى اللّغة المعيارية فإنّها كانت في بدايتها لهجة ثم ارتقت رقيا تصاعديا لأسباب قد تكون دينيّة أو سياسية أو جغرافية، لذلك قيل في تعريفها وبيان نشأتها: "إن اللّغة المعيارية هي ذلك المستوى الكلامي الّذي له صفه رسمية، والّذي يستعمله المتعلّمون تعليما راقيا، وغالبا ما تكون اللّغة المعيارية في أوّل الأمر لهجة محلية تنال شيئا من التمجيد أو التّقدير، ويُعترف بها كلغة

رسمية لسبب من الأسباب...،فالمعيارية بهذا المفهوم هي اللّهجة المفضلة الّتي تتخذ مقياسا للبلاغة والفصاحه كتفضيل لهجة قريش في الدّراسات العربيّة التّقليدية على سائر اللّهجات العربيّة الأخرى"[3].

ولعلّ الهدف الأوّل الّذي نشأت من أجله الدّراسات اللّغوية العربيّة يفسر لنا الاتجاه العام لهذه الدّراسات وانزياحها وجهة معيارية، فقدكان الهدف منصبا في الغالب على تعليم النّاشئة، فاتجهوا بالنّحو وجهة تعليمية "والتعليمية أداة المعيارية إذ بواسطتها يمكن المحافظة على المستوى الصّوابي لمعيارية اللّغة"[4].

ويمكننا القول: "إنّ الغاية التي نشأ النّحو العربيّ من أجلها وهي ضبط اللّغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاّحنين من الخطأ فرضت على هذا النّحو أن يتّسم في جملته سمة النّحو التّعليمي لا النّحو العلمي؛أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا"[5].

والوجهة التّعليمية لم تكن سببا وحيدا في اتجاه النّحو الوجهة المعيارية، بل إنّ تأثير المنطق في النّحو العربيّ وتأثير المنطق الأرسطي من وجهة نظر بعض الدّارسين سبب آخر يضاف لهذه المعيارية، والّذي حدا بالنّحويين العرب أن يبتكروا منهجا معياريا مبنيا على منطق قياسي " فاصطنعوا هذا المنهج ليضعوا العربيّة في قواعد غير قابلة للخطأ؛ أي أنّهم استهدفوا الصواب المطلق حفاظا على لغتهم"[6].

ووسم النّحو العربيّ بالمعيارية في نظر اللّسانيين العرب قد أرجعه بعضهم إلى أسباب سياسية ودينية أيضا، وأنّ هذا الطابع فرضه وضع اللّغة العربيّة ومنزلتها دينيا باعتبارها لغة القرآن، وسياسيا باعتبارها اللّغة الرّسمية للدولة " والتي قضت أن يُسيّج حولها بسياج من الأحكام والقواعد الشّديدة"[7] وهذا باعتبارها لغة الدّين واللّغة الرّسمية والّتي فرضت إخضاعها للصرامة اللّغوية "الّتي يفرضها الصّرفيون والنّحويون فهم يحرصون مخلصين على وضع نظام صرفي نحوي للّغة حفاظا عليها من الفساد"[8].

ولعلّ مُؤلّف تمّام حسّان "اللّغة بين المعيارية والوصفية" يجسّد هذه الثّنائية في تاريخ الدّراسات العربيّة، ويعدّ هذا الأخير من أوائل من استخدم مصطلح المعيارية مرادفا لمصطلح التقليدية أو النّحو التقليدي، فوصف النّحو أنّه نحو معياري مستمدا بذلك مرجعيته المصطلحية من التّفكير اللّساني الغربي والنّظريات الحديثة، فركز على أمرين مهمين هما:

- الدّعوة إلى الوصفية، أو المنهج الوصفي في دراسة اللّغة
- نقد النّظرية النّحوية ووسمها بالمعيارية.

وقد برّر دوافع تأليفه لهذا الكتاب في قوله: " لقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت النّاس في معظمهم يشكون داء في النّحو العربيّ لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه فتكلموا

في جزئيات النّحو لا في صلب المنهج، وشتّان بين من ينقد أجزاء المادّة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها، لهذا فكرت في أمر الدّراسات العربيّة القديمة من حيث المنهج لا من حيث التّفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدّراسات اللّغوية الحديثة"[9].

ويحيل هذه القول إلى الاتّجاه الحداثي لتمّام حسّان في محاولة تطبيق ما توصلت إليه الدّراسات اللّغوية الحديثة على أصول النّحو العربيّ والبحث في المنهج التّنظيري الّذي قام عليه، ومحاولة إيجاد أسباب الدّاء المستشري فيه، لذلك قدّم نظرته النّقدية للنّحو حيث يقول:"حيث نظرت في كتب اللّغة العربيّة فَطِنت إلى أن أساس الشّكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا، وإنّ هذه المعيارية لتتّضح في طريقة التّناول كما تتضح في طريقة التّعبير في جمهرة كتب النّحو والصّرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا قلّة ظهرت في أوّل عهد العرب بهذه الدّراسات فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلاّ من قبيل التّوسع في التّعبير"[10].

من خلال هذه المقولة نستنتج أنّ تمّام حسّان يعمّم النّظرة المعيارية للنّحو وفي أمّات كتبه، لكنّه استثنى البدايات الأولى الّتي غلب عليها الاتّجاه الوصفي، ويرى أن الدّراسات النّحوية القديمة مرّت بمرحلتين: مرحلة الوصفية ثم مرحلة الانزياح نحو المعيارية، ولعلّ الاتّصال المباشر بالواقع اللّغوي سمة من سمات المنهج الوصفي، ومن ذلك تلقي النّصوص من أفواه الأعراب مشافهة والنّقل عنهم سماعا، فاعتمدوا الملاحظة والاستقراء "فبدأت الدّراسات اللّغوية وصفية في كثير من أصولها ثمّ انتهت في الفترات المتأخرة لاسيما بعد القرون الهجرية الأربعة إلى المعيارية، وهي في شطرها الأوّل عوّلت على استقراء المادة اللّغوية من مصادرها الأصلية(السّماع- المشافهة) ثم استنبطت منها القواعد الكليّة والجزئيّة؛ أي جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس،أمّا في شطرها الثّاني فقد أخذت بالقواعد الّتي انتهت إليها وأخضعت لها المادة اللّغوية القديمة والمستجدّة، وتوقفت في استقرائها عند عصر اصطلح عليه بعصر الاستشهاد الذي يعتبر قدحا كبيرا في تاريخ الدّراسات اللّغوية العربيّة، فانقلب الميزان من الوصف إلى المعيار"[11].

ويعتبر تمّام حسّان عصر الاستشهاد فاصلا بين مرحلتين متباينتين من مراحل الدّراسات اللّغوية العربيّة من الوصفية القائمة على الملاحظة والاستقراء ومعايشة الواقع اللّغوي إلى تعميم القاعدة بانتهاء زمن الاستشهاد والفصاحة الّذي "حَرم الدّراسات العربيّة من المادة الجديدة الّتي يمكن أن تجرى عليها الملاحظة، فكان لابد في تلك الحالة من أن يكون النّشاط الدّراسي للّغة العربيّة نشاطا انطوائيا...،فلجأ النّحاة إلى تقديس القواعد بعد أن كانت خاضعة للنّص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصّارخة"[12].

وترى الباحثة فاطمة الهاشمي بكوش أنّ النّحو العربي وفق التّحليل السّابق نحا اتّجاهين متباينين متعاكسين "حركة أولى انطلقت من الواقع اللّغوي لتنتهي بالنّحو إلى القواعد والمعايير، وحركة ثانية تبدأ من النّحو وتنتهي في الواقع اللّغوي لتفرض عليه هذه القواعد"[13].ويمكننا أن نمثل لهذين الاتّجاهين بالمخطط التّالي:

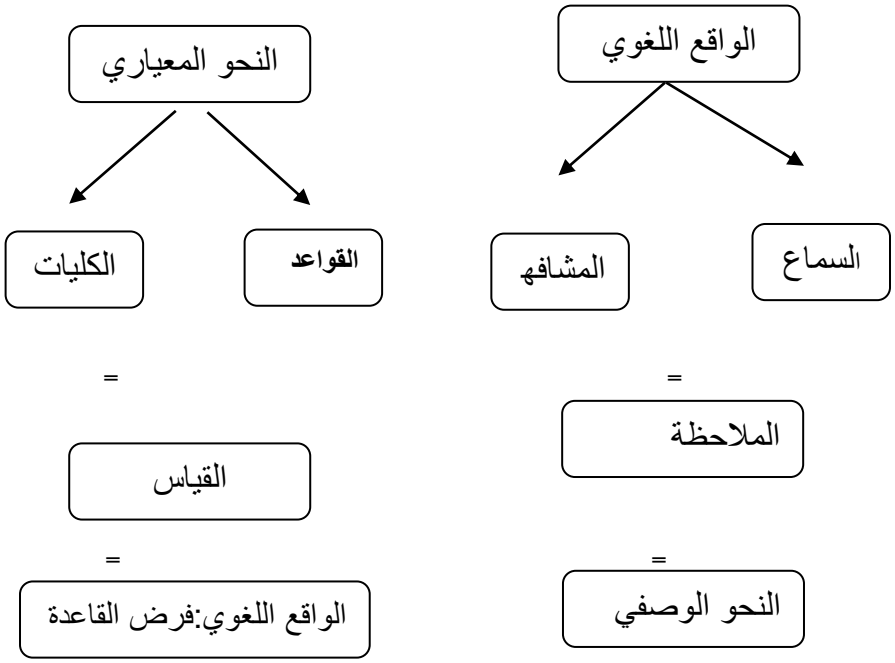

"ففي الحركة الأولى كان هدف النّحويين من الانطلاق من الواقع اللّغوي هو بناء نحو للّغة العربيّة بدوافع دينية لا لغوية، وبذلك وجد النّحويون أنفسهم أمام ضرورة صنع واقع لغوي ثم الانطلاق من هذا الواقع اللّغوي المفترض ليفرضوه في المرحلة اللّاحقة لجمع اللّغة على واقع موجود أصلا"[14].

ومن خلال هذه المعيارية ساد منطق الصّواب والخطأ للمادة اللّغوية وبرزت الخصومة بين الشّعراء والأدباء من جهة والنّحويين من جهة أخرى، ونورد هنا بعض الأمثلة التّوضيحية ومنها أنّ الشّاعر الفرزدق حسب ما روي كان يتّخذ مدقّقا لغويا حتى يضمن لنفسه السّلامة النّحوية، فقد روي أنّه أنشد قصيدة أورد فيها بيتا في قوله:

وعَضُّ زَمانٍ يا ابن مَروانَ لم يَدعْ من المالِ إلا مَسحَتًا أو مجلّفُ "[15]

"وقابل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النّحوي يوما فقال له عبد الله معترضا على هذا البيت: علام رفعت مجلف؟. فرد الفرزدق على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"[16].

فردُّ الفرزدق يوحي بالهوّة بين معاييره اللّغوية ومعايير النّحوي ابن أبي إسحاق الحضرمي الّذي خطّأه، وهو" فرق ضخم بين نوعين من المعايير أولهما: معايير المتكلم الّتي يراعيها باعتبارها مستوى صوابيّا اجتماعيا، وثانيهما معايير النّحوي الّتي خلقها بنفسه ويريد أن يفرضها على الاستعمال ويتّخذها مستوى صوابيا دراسيا"[17].

فالمعيار اللّغوي للصواب المطلق في اللّغة يفرضه المجتمع اللّغوي على مجموع الأفراد في استعمالاتهم، وبه يحدد منطلق الصّواب والخطأ، ولعلّنا نفسر ظاهرة الضّرورة الشّعرية في الشّعر بالهروب من معيارية اللّغة ومنطقية القاعدة على الشّعراء بحثا عن منفذ من مألوف القاعدة النّحوية والصّرفية تحقيقا لمطلب إيقاعي وزني، لذلك يقال: يجوز للشّاعر مالا يجوز لغيره تبريرا للخروج عن عرف القاعدة المتعارف عليها في الاستعمال اللّغوي.

لقد أدّت النّظرة المعيارية للنّحاة العرب القدامى إلى النّظرة المجتزئة للمادّة اللّغوية فقعّدوا للّغة واعتدّوا بالضّوابط الّتي وضعوها، وبرزت إشكالية التّعامل مع الشّواهد" وكانوا في مثل تلك الشّواهد الّتي خرجت عن قواعدهم ولم تجد لها مكانا في قوالبهم يتأوّلون ويخرجون القول في تكلّف وتعسّف، فإذا لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا حكموا على الاستعمال بالشّذوذ ورأو وجوب الانصراف عنه وإهماله"[18]

فكثر بذلك التّأويل وتكلّفوا في الواقع اللّغوي في تلك الفترة إرضاء للقاعدة والمعيار "وقد دفعهم الموقف المعياري إلى أن يميزوا بين هذه المادة اللّغوية، إذ عدوا بعض أنماط هذه المادة نفسها غير صالح للبحث النّحوي واللّغوي، في ما تتمتع أنماط أخرى بصلاحية أن تكون جزءا من هذا البحث، وبذلك فإنّ الأنماط غير الصالحة لا تُمثّل انطلاقا من موقفهم المعياري هذا جزءا من كلام العرب"[19].

وقد نظر اللّسانيون للّغة نظرة متجزئة فحصروها في رقعة معينة مرتبطة بموقفهم المعياري، فوضعوا سياجا لغويا له أطر زمانية ومكانية،" فقد حدّدوا لغة القرآن الكريم والحديث الشّريف وماسموه لغة قريش وبعض القبائل العربيّة(قيس وتميم وأسد وكنانة وهذيل وطيئ وغيرها) مثالا لنقاء اللّغة وصفائها وفصاحتها، فشملوها بدراسة غير متجانسة"[20].

ووضعوا بذلك قواعد العربيّة فما وافقها احتج به وقُبِل،وما خالفها عُدّ شاذا لا يحتج به أو قليل الاستعمال، أو سماعيا غريبا، وكانوا في كل هذا ينطلقون من منطلق جغرافي فألغوا قبائل لمجاورتها الأعاجم، فتعاملوا مع اللّغة من زاوية المتكلّم نفسه، ولم يتعاملوا مع اللّغة كعنصر اجتماعي أو من زاوية البحث والتّنقيب الخالص، ففكّروا فيها "تفكير من يخضع الصّواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي؛ بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا، ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إمّا شاذّا أو خطأ ينبغي أن لا يدخل في دائرة الاستعمال العام ولو كان أشيع على الألسنة"[21].

إنّ عدم التّعامل مع اللّغة كظاهرة اجتماعية وليدة ظروف خاصّة أوقع النّحاة القُدامى في جملة من المطبّات المنهجيّة،من ذلك القول بالصّواب والخطأ والشّذوذ واختلاف الشّواهد إذا افتقدوها،والبحث عن التأويلات والتخريجات العجيبة، والقول بالجواز والوجوب والغرابة والنّدرة والجودة والقُبح واللّحن والفصاحة والسّليقة، وجعلوا من هذه المفاهيم معايير للحكم على الظّواهر اللّغوية، "وهذه المفاهيم هي التّعبير النّظري عن معيارية التّفكير النّحوي في نظر اللّسانيين العرب، وقد وقف اللّسانيون العرب على مفهومين أساسيين من هذه المفاهيم هما السّليقة واللّحن".[22]

فالسّليقة عند اللّسانيين مفهوم خاطئ ارتبط برواة اللّغة الأوائل وأهل البادية من أهل الوبر الضاربين في تخوم الصّحراء، وارتبط بالعنصر العربيّ دون غيره من الأجناس الّتي خالطته؛ "بل يظلون في رأيهم أجانب عن اللّغة، كما هم أجانب عن الجنس العربيّ فكأنّما تصور هؤلاء الرّواة أنّ هناك أمرا سحريًا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم وهو سرّ السّليقة العربيّة يُورّثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان، ولذا لم يتورّع الرّواة عن الأخذ من صبيان العرب والرّواية عنهم".[23]

والسّليقة مرادفة لمفهوم معياري ثابت هو معيار الصّواب، ومن هنا "فإنّ معيارية النّحو العربيّ ارتبطت بوضع قواعد تتجاوز المعطى اللّغوي، فهي لهذا لا تمتّ للسّليقة بصلة".[24]

أمّا اللّحن عند النّحاة فهو خروج عن عرف القاعدة والأطر المنظّمة للعملية اللّغوية وجعل النّحويون هذه القواعد معايير تحدد الصواب والخطأ عند متكلميّ اللّغة، وقد رأينا في الفصل الأوّل كيف كان يعتبر عارا على من وقع فيه من الشّعراء أو خاصة النّاس، ويحطّ من قيمة صاحبه اجتماعيا وأدبيا وحتّى سياسيا.

ولقد كانت الظاهرة الإعرابية أهم سمة في اللّغة العربيّة، ولذلك اعتبر الخلط في الرّفع أو النّصب أو الجرّ لحنًا أصاب اللّسان، والإعراب في نظر اللّسانيين لم يكن خصيصة مشتركة في العربيّة ذلك أنّه لم يكن مشتركًا لدى عامتهم؛ بل كان مظهر سليقة لدى خاصتهم من الّذين أجادوا العربيّة، ولم يكن " إلاّ مسألة مواضعة بين الخاصّة من العرب ثمّ بين النّحاة من بعدهم"[25] ،وأصبح فيما بعد مقياس صواب وخطأ عند النّحويين التزاما منهم بما وضعوه من قواعد.

فالنّحاة الأوائل أسسّوا المنهج النّحوي وفق قوالب معيّنة من اللّغة الّتي سمعوها مشافهة من الأعراب ولم يحيدوا عنها، وما الظّاهرة الإعرابية إلاّ ظاهرة لغويّة تفسّر حرص الأوائل على صفاء اللّغة، والمحافظة عليها وفق توافقات قواعديّة أُخضعت لها.

2: بعض مظاهر المنهج المعياري في الدّرس اللّغوي القديم:

يمكننا أن نستنتج جملة من مظاهر المنهج المعياري في الدّراسات اللّغوية القديمة مرتبطة بطريقة التّعامل مع الظواهر اللّغويّة آنذاك نجملها في النّقاط التّالية"[26]:

1- الأخذ من بعض القبائل دون أخرى؛ وبالتّالي إهمال لهجات عربيّة وحصر المادة اللّغوية في رقعة جغرافية محدّدة.

2- التّأثر بمناهج البحث في علوم الحديث الشّريف واستعمال مصطلحاته المنهجيّة كالقول بالضّعيف، والمنكر، والمتروك، وتطبيق هذا على المفردات والكلام عامة فالضّعيف من الكلام عندهم ما كان دون درجة الفصيح، والمنكر ما أنكره علماء اللّغة وكان قليل الاستعمال، والمتروك القديم من اللغات الذي استعمل مع الزمن غيره.

3- تقسيم الكلام من حيث الاستعمال إلى مطّرد وشاذ؛ والشّاذ عندهم ما خرج عن القاعدة وخالف أصولها الّتي وضعوها ولم يوافق الإجماع اللّغوي لديهم، وقُسّم بدوره إلى أقسام: كشاذ عن الاستعمال مطّرد في القياس، ومطّرد في الاستعمال شاذ عن القياس وشاذ عنهما.

4- استعمال بعض القضايا في الشّعر خلافا للقاعدة الّتي أجمع عليها النّحاة، كالضّرورات الشّعرية المعروفة كتخفيف الهمز وتنوين ما لا ينون وتصريف مالا ينصرف وتسكين المتحرك وغيرها، والّتي لها علاقة بتركيب الكلام.

5- تقدير الكلام وافتراضه؛ ونعني به تقدير جمل وافتراضها على أساس توجيه الكلمات المتضمّنة فيها توجيها إعرابيا تفقد بموجبه الجملة تكافؤها الدّلالي، فتخرج من دائرة المعقول والمفهوم إلى دائرة اللامعقول واللامفهوم، فتختلط على آذان السّامعين،وهي مسائل كان يمتحن بها المتعلّمون ومنها مثلا: قولنا: ما أَعجَبَ شيءٌ شَيْئًا إعْجَابَ زَيدٍ رُكُوبُ الفرس عمرُو، فنُصِبتْ إعجابًا بالمصدر وأضفته إلى زيد وتقدير الكلام: ما أعجب شيءُ شيئًا، كما أعجبَ زيدًا أن ركب الفرس عمرو. ففي الجملة الأولى: أضيف الرّكوب إلى الفرس، وفي الثّانية عند تقدير الكلام نجد أنّ الفرس مفعول لأنّ عمرو ركبه، ومثله زيد مفعول لأنّ الركوب أعجبه.

والنّحو العربيّ مليء بصور المنهج المعياري، وهناك أمثلة كثيرة تبرهن هذا الطرح وكَثُرت الشّروحات والتّطبيقات والاستدراكات عند المتأخرين فاختلط بذلك النّحو على المتعلّمين ولسنا هنا لتقديم كل هذه النّماذج، ولكن نورد من باب الإيضاح أمثلة نستدل بها على صحة قولنا السّابق ومنها مثلا".[27]

خبر المبتدأ إذا كان معرفة أو نكرة: فإن اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النّكرة فنقول: زيد جالس، فزيد هو المبتدأ لأنّه معرفة، وجالس هو الخبر لأنّه نكرة، فإن كان جميعا معرفتين كنت فيهما مخيّرا أيّهما شئت جعلته المبتدأ وجعلت الآخر الخبر نقول: زيد أخوك، وإن شئت قلت: أخوك زيدٌ .

نقول في النّداء: اللّهم اغفر لي، وأصله يا لله اغفر لي فحذفت (يا) من أوله وجعلت الميم في آخره عوضا من (يا) في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما إلاّ لضرورة الشّعر.

ومنه أيضًا تقديم الفاعل على الفعل، فالفعل لابدّ له من فاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن ظاهرا بعده فهو مضمر فيه لا محالة نقول: زيد قام فزيد مرفوع بالابتداء، وفي (قام) ضمير (زيد) وهو مرفوع بفعله.

ومثل هذه الأمثلة كثيرة في كتب النّحويين وخصوصًا المتأخرين منهم، والّتي تدّل على الرؤية المعيارية للنّحو من وجهة نظر اللّسانيين، والّتي زادت الطين بلّة وأغرقت دارسيه في جملة من التّعقيدات المنهجية،وليست المعيارية إلاّ غيضا من فيض أثقل الدّرس النّحوي واستصعبت دروسه على المتقدمين والمتأخرين، ولذا رأى الدّارسون اللّسانيون ضرورة تخليص النّحو العربيّ من مثل هذه التّعقيدات، وأن يزيلوا الإبهام والغموض عنه الّذي رسخ في أذهان المعلّمين والمتعلّمين نتيجة سيطرة الدّراسات اللّغوية القديمة.

2-1: القياس النّحوي:

والقياس في تعريفه: "هو استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللّغوي صيغة من مادة من مواد اللّغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمي عمله هذا قياسا".[28]

وهو الأساس الّذي بنيت عليه قواعد اللّغة العربية، رغبة في التّوسع ووضع ميزان ومكيال تكتال به الألفاظ لمعرفة معيارية الصّواب والخطأ فيها، وما يقبل وما يرفض، ونشأ القياس مع تصور النّحاة لفكرة الأصل والفرع في النّحو، وهو في إجماع العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وهو قياس الفقه الّذي أثّر في قياس النّحو تأثيرًا جليًا، وقد عرّفه ابن الأنباري: "بأنّه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"،ومعناه قياس الأمثلة على القاعدة أو إلحاق الفرع بالأصل.

ويعد القياس الأصل الثّاني من أصول النّحو بعد السّماع، وقد اعتبر أساسًا من أسس المنهج المعياري الّذي نعتت به الدّراسة اللّغوية في نظر اللّسانيين، وقد أولع المتقدمون بالقياس حتّى قال فيه الكسائي:

إنّما النّحو قياسٌ يُتبَع وبه في كل أمر فيُنتفَعُ.

وقد غال النحاة في القياس غلوا كبيرا "لأنّه الأساس الّذي يقوم عليه وضع القواعد النّحوية والصّرفية واطّرادها"[29]،ومن ذلك إغراق أبو علي الفارسي فيه حيث يقول: "أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[30]، وحتّى قيل أيضًا: من أنكر القياس فقد أنكر النّحو، وأنّ النّحو كلّه قياس، وقد أُستخدم القياس المنطقي بشكل واسع وهو إحدى مظاهر التّأثر بالفكر الأرسطي الّذي يقوم على استدلال أشياء يلزم عنها أشياء أخرى بالضّرورة، فاتّجهوا بذلك اتّجاها غير لغوي نتيجة لتأثير المنطق، فأصبح النّحو مجالاً للتّنافس العقلي ورياضة ذهنية يتبارى فيها النّحاة، ممّا خلق جوّا من التّنافس غير اللّغوي بينهم، وخصوصا بين مدرسيّ الكوفة والبصرة، حيث تسرّب القياس إلى أذهانهم وفكرهم فتفرّغ كل فريق يبحث عن الوسيلة المثلى لدحض حجج الفريق الآخر وبيان ضعف خصومه، وبالتّالي اتّجهوا بالنّحو وجهة منطقية شكلية قائمة على: المقيس والمقيس عليه والعلّة والحكم، وهذه الصّورة هي الّتي رفضها بعض اللّسانيين وعدّها غير صالحة للمنهج العلمي،حيث يقول تمّام حسّان "والمعلوم أنّ المنطق القياسي غير صالح للدّراسات العلمية لأنّه يُوجد القاعدة أولا ثمّ يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات"[31].

فالنّحويون من منظور تمّام حسّان خالفوا طبيعة البحث اللّغوي وحادوا عن أطر البحث العلمي،رغم أنّ"البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي الّذي يستقصي المفردات أولا، فيوجد جهة الشركة بينهما ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته. ومع أنّ الرواة العرب قد ضربوا الأمثلة للنّحاة بسفرهم إلى الصحراء لجمع مادتهم الّتي تستقرأ، ومع أنّ شيئا من الاستقراء قد تمّ فعلا في ظروف غير علمية، جعلته في الكثير الغالب استقراء ناقصا إلى حد كبير".[32]

فالنّحويون قد أصيبوا بسحر القياس المنطقي ممّا جعلهم يخالفون طبيعة اللّغة الاجتماعية،و"خالفوا طبيعة اللّغة القائمة على التّواضع والعرف الاجتماعي حين استعملوا الصّوغ القياسي وسيلة منهجية في دراسة اللّغة؛ في حين هي عملية تتصل بمن يستعمل اللّغة لا بمن يبحث فيها".[33]

وقد أدّى هذا إلى جملة من الأخطاء والتّناقضات في النّتائج المتوصل إليها، نتيجة اختلاف الكوفيين والبصريين في طرق تطبيق القياس، فاختلفوا بذلك في جملة من الأمور والمسائل النّحوية، ومن ذلك مثلا:"اختلاف النّحاة في قياس "نعم وبئس" من جهة و"أفعال التعجب" من جهة أخرى على الاسم حينا وعلى الفعل حينا آخر، فذهب الكوفيون إلى أنّ هذه أسماء، وذهب البصريون إلى أنّها أفعال؛ أي أنّ الأولين قاسوها على الأسماء فاقتنعوا بعد قياسها بأنّها أسماء، وأنّ الآخرين قاسوها على الأفعال فاقتنعوا بعد قياسها بأنّها أفعال ومعنى ذلك أنّ منطق القياس مختلف بين هؤلاء وهؤلاء"[34].

والأمثلة من هذا النّوع كثيرة في كتب القدامى، ولذلك رأى تمّام حسّان أنّ القياس لا ينبغي أن يكون محل ثقة؛ لأنّ العرب لم يخلّصوا اللّغة من عدوى التّفكير غير اللّغوي " وأكبر دليل على فشل القياس النّحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنّه لا يمنع تعارض النّتائج الّتي يُوصل إليها عن طريقه... ،ومغزى ذلك أنّ منهج البحث في اللّغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس والمعيار".[35]

3- خلط المستويات اللّغوية:

إنّ التحليل اللّغوي الحديث أدّى بالدّارسين إلى تقسيم الظّاهرة اللّغوية إلى مستويات مختلفة قصد ضبط دقيق لها للوصول إلى نتائج منهجية وعلمية دقيقة، ومن المقولات الّتي سادت عند اللّسانيين في خوضهم في مسألة الدّرس اللّغوي العربيّ وخصوصا النّحوي منه مسألة خلط المستويات اللّغوية، وهي مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بمقولة المعيارية، فقد اعتبر اللّسانيون هذه المسألة خطأ منهجيا،ذلك أنّ النّحويين أخلطوا بين المستويات اللّغوية وغفلوا عن استقلال مستويات اللّغة بعضها عن بعض.

" فالنّاظر في المصنفات اللّسانية العربيّة لا يجد أنّها خصصت مباحث نظرية مستقلة لهذه المخالفة المنهجية، كما يسميها د. تمّام حسّان"[36]؛ فأراء اللّسانيين أنها مشتتة في مؤلفاتهم وهذا خلط منهجي في كتب القدامى،وتتّفق جلّها في خلط مستويات اللّغة على مستوى المكان والزّمان؛ أو ما اصطلحت عليه الباحثة فاطمة الهاشمي بكوش بالخلط اللّهجي والجغرافي (المكان) أو الخلط التاريخي أو الزمني (الزمان).

3-1:الخلط اللّهجي:

المعروف عن شبه الجزيرة العربيّة أنّها جمعت قبائل متنوعة في أداءاتها اللّغوية واللّهجيّة، حتّى خصت كل قبيلة بخاصية لغوية معينة، "وبذلك لابد أن تكون قد تعددت طرق الوضع في اللّغة بطول المدة، واتساع الاستعمال وتقليب الكلام على وجوهه المستحدثة، ومن ثمّ نشأت اللّغات الكثيرة"،[37] هذه اللّغات أو اللّهجات امتزجت وتداخلت بفعل المخالطة والمجاورة فهذّبت اللّغة، ونشأت لغة أدبية مشتركة قد تواضع عليها الجميع، ولم تكن هذه اللّغة لغة العامة من النّاس؛ بل كانت سمة خاصة يتفاضل بها الشّعراء والخطباء "فالخطيب كي يؤدي رسالته كاملة وليترك سامعيه مشدوهين ومعجبين بقوله ولباقته كان عليه أن يتحاشى تلك الصّفات المحلية الّتي تتّصل بلهجة من اللّهجات وأن يتحدث إلى قوم بلغة تواضعوا عليها وألفوها جميعا،كذلك كان لابد لأولئك الشّعراء الّذين جاءوا من بيئات متباينة أن ينظموا شعرهم بلغة خالية من عنعنة أو عجعجة أو كشكشة لينال إعجاب سامعيه"[38].

ثمّ إنّ من جمعوا اللّغة من نحويين ولغويين وقعّدوا لها قد خصوها بإطار جغرافي معين وانتقوا الألفاظ من لهجات قبائل مختلفة، فدرسوا بذلك مجموعة من اللّهجات في نحو واحد دون أن يمايزوا بينها، باعتبارها لهجات تحمل صفات تركيبية ونطقية ودلالية مختلفة، وتحتاج كلّ منها إلى نظر وتمحيص خاص.

وبذلك فإنّ النّحويين العرب قد خلطوا بين اللّهجات القبلية، ولم يخصوا هذه اللّهجات بالدّراسة المنفردة، ولعلّ هذا ما يفسر قلّة الدّراسات اللّهجية عندهم، فلم ينتبهوا بأنّ اللّغة منتوج اجتماعي تتشارك فيه الجماعات اللّغوية التّي تجعلها تتمايز عن غيرها، وهذا ما أشار إليه عبد الرحمن أيوب في نقده للنّحاة واللّغويين في جمعهم للمادة اللّغوية وتبويبها في قوله: "وقد يكون من الصحيح أنّ النحاة قد عنوا بأخذ العربيّة من أفواه العرب، ولكن الّذي لاشكّ فيه أنّهم قد خلطوا بين القبائل، ولم يميّزوا بين اللّهجات فيما عدا القليل ممّا حكوه عن قبيلة أو أخرى، ممّا هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النّحوية منه بأسسها"[39].

فجامعوا اللّغة قد خرجوا إلى البادية فخصوا الأعراب بالمشافة، ولأخذ الفصيح من الكلام، ولعلّهم قد خلطوا بين لهجات القبائل المتعددة الّتي خصّوها بالجمع "فارتكبوا بذلك خطأً منهجيا حين كانوا يخرجون للبادية لجمع اللّغة، فيخلطون بين ما يأخذون عن قبيلة وما يأخذون عن قبيلة أخرى،أو يخلطون بين ما يقوله الحضر وما يقوله أهل البادية ثمّ يستخرجون من هذا الخلط قواعد عامّة"[40]، ووضع قواعد عامّة لهذا الزّخم اللّهجي المختلط أوقع النّحاة القدامى في مشكلة منهجيّة معقدة، ظهرت مآلاتها مع توالي السنين جعلتهم يُغرقون في القياس والتعليل.

ثمّ إنّ تركيز النّحاة على لغة الشّعر وألفاظ القرآن خلق خلافا بينهم أنفسهم، ويخصّ إبراهيم أنيس نحاة البصرة بهذا الخلط فيقول:"إنّهم خلطوا بين نصوص اللّغة العربيّة النموذجية الّتي نزل بها القرآن الكريم، ونظم بها الشّعراء، وخطب بها الخطباء،وبين ما رُوي من نصوص اللّهجات المحلية، وحاولوا تأسيس القاعدة في بعض الأحيان على النصوص المستمدة من هذين المصدرين، فاضطربت قاعدتهم حينا ووقع الخلاف بينهم بصددها حينا آخر"[41].

إنّ بناء قواعد اللّغة العربيّة على أمشاج أخلاط من اللّهجات العربية أدّى بالضّرورة إلى التّبحر في محاولة ضبط أصولها، وأدّى إلى التّناقض بين النّحويين واللّغويين؛ بل بين النّحويين أنفسهم، وخلق خلافا جوهريا ومنهجيا بين مدرستيّ الكوفة والبصرة فيما بعد فالأخذ عن بعض القبائل دون الأخرى أوقع النّحاة في الخلط بين مستويات التّحليل اللّغوي الصّوتي والصّرفي والنّحوي، وأدّى في بعض الأحيان إلى جملة من التّناقضات.

إنّ الخلط بين اللّهجات أدّى إلى الخلط بين المعاني، فاللّهجات تختلف عن بعضها "لأنّ كل واحدة منها تمثل نظاما متكاملا مستقلاً من أنظمة الرمز العرفي، بحيث ترمز كلّ علامة فيه إلى معنى معين يختلف عمّا في اللّهجة الأخرى لسبب بسيط جدًا و هو أنّ العرف ذاته يختلف في أي مجتمع عنه في المجتمع الآخر، ولاشك أنّ الخلط بين نظامين عرفيين من أي نوع سيؤدي في النّهاية إلى عدم تمييز أي من النظامين".[42].

2-3: الخلط الزّمني أو التّاريخي:

من المخالفات المنهجية الّتي وقع فيها النّحويون عند دراستهم للّغة أنّهم خصّوها بفترة زمنية محددة، حددوها بمئة وخمسين سنة قبل الإسلام، وتنتهي بنهاية عصر الاحتجاج والفارق الزّمني بين بداية التّقعيد للّغة ونهايته حوالي ثلاثة قرون من تاريخ اللّغة، وهي فترة زمنية طويلة تعاقبت عليها أجيال من البشر، وقد خصّها اللّغويون والنّحاة بدراسة واحدة ولم يراعوا التّطور الدلالي والطبيعي الّذي لحق هذه اللّغات، وهو كفيل بظهور استعمالات لغوية جديدة واندثار بعضها، واكتساب الأشياء دلالات جديدة "فتلك الحقبة لا يمكن أن تظلّ اللّغة فيها ثابتة على حالها، وإنّما المعقول أن تكون اللّغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنّطق".[43]

"والمعروف أنّ النّحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحدًا، وأنّهم فوق ذلك درسوا هذه اللّهجات في أطوار متعددة من نموها، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللّغة، كمّا فعل أصحاب تاريخ الأدب... فلقد اعترف مؤرخو الأدب بعصر جاهلي وآخر إسلامي ثمّ أموي فعباسي وهلمّ جرّا، ولكنّ النّحاة أخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة".[44]

كان لزامًا على النّحاة في نظر اللّسانيين أن يعملوا على دراسة كل مرحلة من مراحل اللّغة دراسة مستقلّة عن الأخرى، وأن يسجلوا تطورات كل مرحلة صرفيا ونحويا وصوتيا ومعجميا ودلاليا، "وأنّ ذلك لو كان تمّ لكان كفيلا بتحقيق معرفة تامة بلغة القرآن والحديث الّذين يمثلان لهجة بعينها من لهجات العربيّة، وبذلك كنّا نجد النّظرية النّحوية متجانسة،لا أمشاجًا ملفّقة، ثمّ نحقق اعترافا بوجود لهجات عربيّة إلى جانب اللّغة المدروسة، فتدرس هذه اللّهجات كل واحدة على حدة ومن جميع النّواحي".[45]

وقد جنح بعض النّحويين إلى البحث عن الشّواهد القديمة مع التمسك بضرورة القياس على معيار صحتها، باعتبار الأقدم هو الأفصح والأصوب دائمًا،فلم يراعوا التّطور الدّلالي والنّطقي للمفردات إلاّ نادرا، فجاءت أعمال هؤلاء خليطا من أمشاج وأنواع شتّى من الاتّجاهات والأفكار والرؤى الّتي يصعب أن نعثر على أوجه التّلاقي بينها، وأن ندرك مدى ارتباطها بعضها ببعض، لذلك تداخلت مستويات التّحليل اللّغوي في كتب التّراث ولم يضعوا حدودًا فاصلة بينها، فنجد الظّاهرة الصّوتية تتداخل مع الصّرفية والنّحوية في أغلب كتب النّحاة، وهذا خلط آخر تعرض له اللّسانيون بالنقد،رغم وجود بعض المحاولات التّراثية الجادة في هذا الباب في فصل المستويات اللّغوية.

4- مآخذ اللّسانيين الوصفيين على النّحو العربيّ:

إنّه منذ ظهور الوصفية العربيّة متأثرة بعلم اللّغة الحديث وما توصل إليه في البحث اللّغوي، أخذ جملة من اللّسانيين العرب على عاتقهم أفكار المنهج الوصفي الّذي أرسى دعائمه فرديناند دي سوسير صاحب فكرة المنهج الوصفي،"فانتقل هذا الأخير إلى الدّرس العربيّ بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب"[46]، ولم تكن هذه المآخذ في جملتها نقدًا إبداعيا؛ بل كانت تكون وصفا

محاكاتيا للنّحو الغربي في نقدهم للنّظرية النّحوية الغربيّة حيث: "بدأت هذه الانتقادات الّتي أخذها الوصفيون على النّحو التقليدي الأوربي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة الّتي تعرض للنّحو العربي".[47].

ومن جملة هذه المآخذ نذكر منها مايلي:

1- النّحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي، ممّا جعل الدّرس النّحوي درسًا صوريا وليس واقعيا؛ لأنّه لم يركز على الاستعمالات اللّغوية،فالمنطق صور مجردة لا يحكم فيها إلاّ بالفكر المجرد، والحقيقة أنّ إخضاع النّحو للمنطق أخرج النّحو عن طبيعته وأبعده عن الواقع اللّغوي.

2- النّحو العربي قَعّد للّغة مخصوصة من الكلام، ولم يشمل جلّ العربيّة وهو في الأغلب القرآن والشعر،ولم يوسّع الدّرس اللّغوي ليشمل الاستعمالات اللّغوية الّتي يستعملها النّاس في شؤون حياتهم، بل بقي مقصورًا على ما يمكن أن نسميه اللّغة الأدبية، "وقد زاد في شدّة هذا البلاء أنّ النّحاة كانوا ينظرون إلى الشّعراء الّذين يعتدّ برواية شعرهم نظرة تقرب من التّقديس والرهبة، ولا يجوز أن يتصوّر أحد صدور الخطأ عن أحد من أولئك الشّعراء"[48]، "وقصر الدّرس النّحوي على هذا المستوى من اللّغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربيّة على أساس من النّصوص المختارة، ممّا أبعدهم عن الاستعمال الشّائع في هذه اللّغة"[49]، وربّما هذا ما أدّى بهم فيما بعد إلى التّأويل والتّقدير والضّرورة والشّذوذ وغيرها.

3- تحديد الدّرس النّحوي ببنية زمانية ومكانية؛ أو ما اصطلحنا عليه سابقا بالخلط اللّهجي والزماني، وهو بذلك لم يسمح إلاّ بالتقعيد لِلّغة المستعملة في قبائل مخصوصة كقيس وتميم وأسد، صحبه أيضا تحديد زماني أطلقوا عليه عصر الاحتجاج، "ويقرّر الوصفيون أنّ هذا الأصل من أصول النّحو العربيّ جعله نحوا لا يمثّل العربيّة؛ وإنّما يمثل جانبا واحدا منها فهو لا يصوّر إلاّ هذه العربيّة الّتي حددوها مكانا وزمانا؛ ومعنى ذلك أنّه نحو ناقص لا يقدّم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة".[50]

4- اختلاط مستويات التّحليل اللّغوي. "فقد ظلت كتب النّحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصّوتية إلى الصّرفية إلى النّحوية"،[51] ولم تضع حدودا واضحة لهذه المستويات فتداخل الدّرس اللّغوي عندهم، ممّا وضع بعضهم في جملة من المزالق نتج عنها الكثير من الاختلالات والاختلافات في طرح القضية الواحدة الّتي عرفت وجوها متعددة والكلّ يدّعي صواب ما ذهب إليه، ومنه تداخل النّحو والصّرف على الرغم من أسبقية الصّرف عليه فبه تعرف أحوال التّراكيب وأصولها، لأنّ "اختلاط الصّرف بدراسة تراكيب الكلام في الكتب النّحوية لا يختلف كثيرا عمّا يقرره الوصفيون من أنّ النّحو يشمل المورفولوجيا والنّظم أو أنّ النّحو عند التحوليين يشمل كل مستويات الظّاهرة اللّغوية، لكن ذلك لا يعني- في الحق- اختلاط المستويات؛ لأنّ لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته في تحليل المادة، بحيث تؤدي مع تطبيق مبادئ البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها"[52].

5- "انصراف النّحو إلى الإعراب وتوجيه الاهتمام الأكبر إليه هو العلّة الأولى التي أدّت بالنّحو إلى الانحراف عن معناه وعن وظيفته أصلا"،[53] ومن ذلك استحداث نظرية العامل والعلل النّحوية، فأوّلوا وقدّروا في التّراكيب، فقالوا مثلا بالحذف والاستتار والتّنازع والاشتغال وغيرها، وهذا خلق صعوبة في النّحو في حدّ ذاته، وحوّل بعض دروسه إلى ما يشبه الألغاز الّتي يصعب تحليلها.

6- اصطناع الأمثلة والشّواهد خصوصا عند المتأخرين، وهي أمثلة لم تجر على كلام العرب وسننهم، وقد وُضعت لتفسير قواعد معينة،"قضت ضرورة المنهج الخاطئ أن يضعوها، تلك الأمثلة ليست من كلام العرب في شيء، ولا هي على غرار كلامهم؛ بل ليست هي ممّا يحتاج أحد إلى أن يتكلم به في حال من الأحوال"[54]. إضافة إلى ذلك الشّواهد الشّاذة وكثير منها غير منسوب إلى قائل معين وغير مستقيم التّركيب، وتظهر عليها الغرابة وآثار الاصطناع، "والّذي يُقلّب في كتب النّحو ويستعرض أبوابه يجدها حافلة بالشّواهد الغريبة العجيبة الّتي لم يستطع النّحاة أن يردّوها إلى قائليها، وكل ما استطاعوا أن يفعلوه بها أحيانا أن ينسبوها إلى الّذي استشهد بها من أئمتهم الأقدمين وعلى رأسهم سيبويه".[55]

7- وضع القواعد وإثبات المستعمل من الكلام وإلغاء المهمل، وهي طريقة اتبعها الخليل في معجم العين، واتبعه جملة من النّحاة بعده، "فلم يملكوا إلاّ أن يقلدوه ويقتفوا سبيله فجمعوا كل ما يمكن أن ينطق به المتكلم بالعربيّة، فألّفوا الكلام على هذا الغرار وألّفوا التّراكيب على الوجوه المحتملة كلّها أو أكثرها،حتّى إذا جاءوا إلى المرحلة التّالية مرحلة إثبات المستعمل واستبعاد المهمل ضلّوا وتخبطوا وتشعبت بهم المسالك حتّى كأنّهم لا يكادون يهتدون سبيلا".[56]

وهذا يفسر لنا ما ذهب إليه النّحاة بالقول بالشّاذ والخارج عن المألوف وليس من كلام العرب،وجائز،وواجب،ومستقبح وغيرها؛"لأنّهم أخذوا يضعون القواعد قبل أن يحيطوا علما بأساليب العرب في الكلام، وقبل أن تجتمع لديهم المادة الأولية -كما يقال- تلك الّتي تبنى عليها القواعد ...، وقد كان جديرا بهم أن لا يُقروا أصلا أو يضعوا قاعدة إلاّ إذا وافقت أصول اللّغة بل استنبطت منها،وكل أصل تعارضه أصول اللّغة مرفوض بالبداهة والطّبع".[57] ومعنى ذلك أنّهم أخضعوا اللّغة للقواعد الّتي وضعوها،فإذا وجدوا ما يخالف قواعدهم حتّى في القرآن عمدوا إلى القول بالتّأويل فأوّلوا محذوفات غير موجودة، وتعسّفوا في التّقدير لتسلم لهم الأصول الّتي وضعوها،حتّى ولو كانت هذه التّقديرات ضعيفة، وهذا ما أدّى بهم إلى الميل إلى القياس المنطقي والقياس الفقهي لتبرير حججهم .

8- جهل طبيعة البحث اللّغوي الّذي جعل الدّرس النّحوي ينحو وجهة منحرفة، غلبت عليه اللامنهجية في استقراء المادة اللّغوية رغم بعض الاجتهادات، "ذلك أن القوم لم يدركوا أنّ البحث في اللّغة نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليس إلا بحثا استنباطيا استقرائيا، يقوم على الملاحظة والاختبار واستخلاص النّتائج من مادة البحث، ولا سبيل إلى فرض الفروض وتصور النّظريات ثم تطبيقها على تلك المادة بعد ذلك".[58]

"والّذي نلحظه هو أنّه كانت لديهم مجموعة من الطرق أو الأساليب في الدّراسة تجيء مختلطة بعضها ببعض تارة، ومنفردة تارة أخرى، فللأصوات ودراستها أسلوب وللصرف اتجاه، وللنّحو أمشاج من الأساليب والاتّجاهات".[59]

وما أصاب النّحو من سوء المنهج وسوء التّبويب قد شتت الذهن، وبعثر المادة المدروسة فيه حتّى "أنّه من الصّعب أنّ نتكلّم عن منهج معين التزم أتباعه أو غلب تطبيقه على هذا التّراث النّحوي الهائل الّذي خلّفه السّابقون".[60]

ويمكن أن نضيف إلى هذه المآخذ جملة من السّلبيات الأخرى، ومن ذلك الالتجاء إلى الافتراض والتّأويل، ومشكلة العامل وما شابها من تناقضات، فالعامل عند النّحويين لابد له من أثر ظاهر أو مستتر، وهذا أدّى إلى تعقيد الدّرس النّحوي أكثر وأبعده عن لبّ اللّغة وروحها، إضافة إلى وقف الاستشهاد بتاريخ معين والّذي أغلق باب الاجتهاد "ولم تدرس اللّغة من أي زاوية؛ بل حكموا على كل الظّواهر اللّغوية الّتي وجدت بالعربيّة بعد هذا التّاريخ على أنّها أمثلة صريحة للخطأ أو الانحراف".[61]

وعليه يمكننا القول: أنّ الدّرس النّحوي بثقله ومكانته في الدّرس اللّغوي العربي كان أسوأ الفروع العربيّة كلّها من حيث منهجية البحث، لأنّ طريقة دراسته كانت "خليطًا من أمشاج وأنواع شتّى من الاتجاهات والأفكار والمبادئ الّتي يصعب أن تعثر على الخيوط الواصلة بينها، أو أن تدرك مدى ارتباطها بعضها ببعض، إنّ هذه الاتّجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من النّادر أن تجد التّناقض بينها واضحًا، أو أن تحس بالاضطراب النّاتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط غير المتناسق من أساليب البحث والدّراسة".[62]

– يعتبر النّحو العربي من أهم علوم اللغة العربية التي تعرضت للنّقد والقدح في مسائله وأصوله ومقاييسه من طرف اللّسانيين العرب.

–أهم اعتراض وجّه للنحو العربي أنّه نحو معياري قائم على فرض منطق القاعدة ثم تعميمها والقياس عليها.

– يعتبر اللّسانيون أنّ النّحو العربي نحو تعليمي وليس نحوا علميا استهدف المنطق الصّوابي للغة والمحافظة عليها من اللّحن .

– النّحو العربي في نظر اللسانيين نحو قياسي وهذا ما أدى إلى التنافس المحموم بين المدارس النّحوية فاتجهوا الوجهة المنطقية فيه بحثا عن المقيس والمقيس عليه.

– التركيز على القياس أدى إلى الخلاف في المسألة الواحدة والحكم الواحد مما أدى إلى اختلاف القاعدة بين النّحاة أنفسهم.

– النّحو العربي في نظرهم خليط من المستويات اللّغوية ولم يفرق بين لهجات القبائل لذلك درسوا مجموعة من اللّهجات في نحو واحد.

– النحّو العربي قعّد للغة مخصوصة جدا هي لغة الشّعر ولغة القرآن وهو ما يمكن أن نسميه اللّغة الأدبية.

– اتجاه النّحو إلى الإعراب خلق فيه صعوبة وحوّل بعض مسائله إلى ما يشبه الألغاز النّحوية فقيل بالمضمر والمستتر والتنازع والاشتغال وواجب وجائز وغيرها من المسائل التي صعّبت النّحو على الناشئة من المتعلمين والمعلمين أنفسهم .

الهوامش:

[1]– غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحي،دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، ص: 265 ،266.

[2]–كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر القاهرة،ط9، 1986، ص:50.

[3]–علي زوين،منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث،دار الشؤون الثقافية، بغداد،ط1،1986ص: 23 ،24.

[4]– المرجع نفسه، ص: 24.

[5]– تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،1994، ص: 13.

[6]– على زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: 28.

[7]– أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة ، بيروت، دط، دت، ص: 23.

[8]– المرجع نفسه، ص: 22.

[9]– تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000ص: 11.

[10]– المرجع نفسه، ص: 12.

[11]– علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، ص: 16.

[12]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 28.

[13]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك للنشر والتوزيع مصر، ط1، 2004.ص:70.

[14]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 70

[15]– ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح:ابراهيم السمرائي،مكتبة المنار الأردن،ط3، 1985 ص: 27.

[16]– تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 20.

[17]– المرجع نفسه، ص: 20.

[18]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ط6، 1978، ص: 9.

[19]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 71

[20]– المرجع نفسه، ص: 71.

[21]– تمام حسان: اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص: 18.

[22]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 73.

[23]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط6، 1987، ص: 36.

[24]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 73.

[25]– إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة،ط3، 2002، ص:76.

[26]– علي زوين، منهج البحث اللّغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، ص: 30،

[27]– على زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث،ص: 33،34،35.

[28]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة،ص: 9.

[29]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط7، 1968، ص: 87.

[30]- ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب القاهرة، 1952، ج2،ص: 88.

[31]- تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة،ط5، 1975 ص:25.

[32]- تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص: 25.

[33]- تمام حسان، اللّغة بين المعيارية و الوصفية، ص: 34.

[34]- المرجع نفسه، ص: 49.

[35]- المرجع نفسه، ص: 49،50.

[36]- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 75.

[37]- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مر: عبد الله المنشاوي، ومهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، القاهرة،ط1، 1997، ج1، ص: 77.

[38]- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص: 40.

[39]- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي،مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، دط، دت، ص: د.

[40]- عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1986، ص: 24.

[41]- إبراهيم أنيس: منهج الإحصاء في البحث اللّغوي، مجلّة الآداب الجامعة الأردنية، العدد2، 1969، ص: 24.

[42]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص: 13.

[43]- تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص: 14.

[44]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص: 14.

[45]- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 77.

[46]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية بيروت، 1979، ص:48.

[47]- المرجع نفسه، ص: 48.

[48]- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984، ص: 54.

[49]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: 49.

[50]- المرجع نفسه، ص: 51.

[51]- المرجع نفسه، ص: 52.

[52]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: 53.

[53]- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص: 50.

[54]- المرجع نفسه، ص: 51.

[55]- المرجع نفسه، ص: 52.

[56]- المرجع نفسه، ص: 57.

[57]- المرجع نفسه، ص: 58 ،59.

[58]- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص: 64.

[59]- كمال محمد بشر ،دراسات في علم اللّغة، دار المعارف ،مصر،ط9، 1986، ص: 47.

[60]- المرجع نفسه، ص: 49.

[61]- المرجع نفسه، ص: 52.

[62]- المرجع نفسه، ص: 49.